المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02 et 03/08/2014

التعذيب... واقع أم مزايدات

الدولة تتمسك بمحاربته وتجريمه وتباين مواقف الحقوقيين المحليين والدوليين

يعود موضوع التعذيب ليشغل السياسيين والحقوقيين، من جديد، سيما بعد صدور تقرير منظمة العفو الدولية، الذي تطرق إلى وجود حالات تعذيب في المغرب، وهو التقرير الذي ووجه بتفنيد وزارة العدل والحريات، التي وصفته بالمتجاوز، ولم يأخذ بعين الاعتبار تقرير المقرر الأممي الخاص بالتعذيب، والمقرر الأممي الخاص بالاتجار في البشر ، وتقرير فريق الأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي.

وبينما تؤكد الجهات الرسمية أن المغرب جاد في محاربة التعذيب، وكل أشكال المعاملة القاسية بتوفير كافة الضمانات أثناء الحراسة النظرية والاعتقال لمواجهة كل التجاوزات التي ما زال يمكن أن تقع هنا أو هناك بسبب بعض القائمين على إنفاذ القانون ممن يتجرؤون بشكل أو بآخر على خرقه، تذكر فعاليات حقوقية أن هناك أشياء لم تتحقق من بينها خلق آلية وطنية للوقاية من التعذيب، التي كانت مطلبا قديما، وكانت أيضا واحدة من توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، إلا أن المشروع مازال يتعثر وتنتصب أمامه اللاءات، ويغلق عليه بالأقفال في رفوف المؤجلات.

وبينما يرى محمد النشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن التعذيب لم يعد ممنهجا بالمغرب، ذهبت خديجة الرياضي إلى القول إن التعذيب واقع في المغرب، وإن حطبه الإفلات من العقاب، مضيفة أن من يفضح التعذيب اليوم تتم محاكمته بوشايات كاذبة، وهذا مشكل سياسي حقيقي، لأن السلطة القضائية غائبة. مواقف مختلفة نرصدها في الملف التالي ونعكس تداعيات الموضوع على المستوى الدولي وخطط الدولة لمواجهته.

المصطفى صفر

تعريف التعذيب

تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، تعريفا للتعذيب حظي بالإجماع. وأعطى القانون الدولي تعريفاً مختلفا بعض الشيء، من حيث عدم اشتراطه اشتراك شخص يتصرف بصفته الرسمية، لتعريف العمل الذي يقصد منه إلحاق ألم أو عذاب شديد بأنه تعذيب. وتستخدم اللجنة الدولية المصطلح الواسع " المعاملة السيئة « لكي يشمل التعذيب وغيره من أساليب الانتهاك التي يحظرها القانون الدولي, بما في ذلك المعاملة اللا إنسانية والقاسية والمهينة، والإساءات المهدرة للكرامة الإنسانية والإكراه البدني أو المعنوي. ويتمثل الفارق القانوني بين التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في مدى شدة ما يتم إلحاقه من ألم أو عذاب. وإضافة إلى ذلك، يقتضي التعذيب توافر غرض محدد وراء العمل، كالحصول على معلومات مثلاً.

ويدخل في هذا الإطار الإساءات المهدرة للكرامة الإنسانية واللجوء إلى أساليب المعاملة السيئة بدنية كانت أو نفسية.

م . ص

تبرئة مخافر الشرطة... "مكنسة" دبلوماسية جديدة

المغرب يعين أكثر سفرائه إلماما بالملفات الحقوقية ممثلا لدى الأمم المتحدة

أضافت مزاعم التعذيب المثارة في الخارج بإيعاز من جهات معادية للوحدة الترابية للمغرب جبهة جديدة للدبلوماسيين المغاربة، وبدأت مهمة تبرئة مخافر الشرطة وباقي وحدات قوات الأمن العمومي تأخذ حيزا مهما من عمل المكلفين بتمثيل المغرب لدى المنظمات الدولية وخاصة ذات الصبغة الحقوقية. ويمكن اعتبار انتقال السفير عمر هلال، من ممثل دائم للمغرب لدى مجلس حقوق الإنسان بجنيف إلى منصب أكثر خطورة وحساسية ممثلا دائما للمملكة لدى الأمم المتحدة بنيويورك، خير دليل على صعوبة هذه المعركة وتأثيرها المباشر على ملف الصحراء، إذ يراهن المغرب على كفاءة الرجل وصلابته وروحه القتالية التي أبانها أمام تعنت وادعاءات الجزائر في مجلس حقوق الإنسان، من أجل التصدي لتأثيرات ذلك على صورة المغرب الحقوقية.

وتجمع مراكز الدراسات الأمنية و السياسية على أن تحرك جمعية فرنسية بسرعة في هذه المرحلة للمطالبة بالاستماع إلى مدير المخابرات المدنية، عبد اللطيف الحموشي، حول مزاعم بالتورط في ممارسة التعذيب بالمغرب، يوضح أن اللوبي الجزائري الداعم لـ "بوليساريو"يستعمل كل الوسائل للتغطية على

Conseil national des droits de l'Homme

وبينما نجاحات الدبلوماسيين المغاربة.
ولم يكن من قبيل الصدفة أن يتزامن الترويج لهذه الوقائع المزعومة مع التقدم الذي باتت تحققه الدبلوماسية المغربية، من خلال الزيارة الملكية الحالية لأربع دول إفريقية، مقابل فشل جزائري في التشويش على تحركات المغرب الإفريقية، خاصة من خلال محاولات التسلل في كواليس الأزمة التي تشهدها مالي.
وتأتي "حرب مخافر الشرطة"بعد التقرير الإيجابي الذي قدمه المقرر الأممي الخاص المعني بمناهضة التعذيب بعيد زيارته للمغرب، وفي محاولة للنفخ في رماد ملفات، سبق للقضاء أن بت فيها كما هو الحال بالنسبة لقضية "النعمة اسفاري" وجرائم مخدرات "عادل لمطالسي"وغيرهما ومحاولة تحويلها إلى قضايا حقوقية من خلال دفع جمعية مدنية لتقديم شكاوى في الموضوع أمام القضاء الفرنسي.
قبل ذلك تمكنت الجهات نفسها من الترويج لتلك المزاعم داخل أروقة وتقارير المنظمات الدولية الحقوقية، ما دفع المغرب إلى وصف تقارير بعضها حول أوضاع حقوق الإنسان والحريات والتعذيب بـ "غير الموضوعية".
ولم تجد الحكومة، أمام ذلك، بدا من وصف تقارير عدد من الهيآت المهتمة بحقوق الإنسان بعدم المصداقية وعدم الموضوعية و التي تحاول تبخيس ما تعرفه البلاد على هذا المستوى، مع إقرارها بوجود بعض التجاوزات.
وأكدت الحكومة المغربية ردا على التقارير المذكورة أنها تبعا لخياره الإستراتيجي الذي لا رجعة فيه في مجال حقوق الإنسان وجهوده المبذولة في النهوض بها والنتائج التي راكمها، وعمله المتواصل في توطيد الحقوق والحريات، لم تكتف بملاءمة قوانين البلاد مع الاتفاقية الدولية الخاصة بالتعذيب، بل صادقت على البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية، وفتحت السجون ومخافر الشرطة أمام المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة لإجراء الأبحاث الممكنة حول الموضوع.
وردا منه على منظمة العفو الدولية (أمنستي) التي تتهم السلطات المغربية بممارسة التعذيب في مراكز الشرطة أثناء الاعتقال أو التحقيق مع المعتقلين، أعرب المغرب عن أسفه لعدم مصداقية وموضوعية تقارير المنظمة الدولية التي تذهب إلى حد تبخيس ما قامت به هيأة الإنصاف والمصالحة في هذا المجال، مشددا على أن المنظمة مطالبة بالتأكد من المعطيات التي تعلن عنها، وأن لا تطلق الأحكام المتسرعة قبل القيام بالمجهود المطلوب للتحليل الموضوعي والمنصف لكل المنجزات.
ياسين قُطيب

النشناش: التعذيب لم يعد ممنهجا

أكد أنه كان يعتبر عاديا في الحقب الماضية وهو مرتبط بتحسن علاقة السلطة بالمواطنين

قال محمد النشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إن التعذيب بالمغرب لم يعد ممنهجا كما في الفترة التي أطلق عليها بسنوات الرصاص، بعد أن تحسنت العلاقة بين السلطة والمواطنين. وسجل النشناش أن المغرب كان يعرف حالات التعذيب منذ العصور القديمة، إذ كانت علاقة الحكام والسلاطين المغاربة بالمواطنين مبنية على العنف ، مستشهدا بوجود أمكنة في تلك الفترة أطلق عليها "باب الريوس"، إذ كانت تعلق فيها رؤوس المعارضين والمتمردين على السلطان، بعد تعذيبهم، كما استشهد بالأحداث التي شهدها المغرب خلال حقبة المولى إسماعيل، والتي كانت دموية بشكل كبير، وأيضا أحداث ما يعرف بـ"بوحمارة" بداية القرن العشرين، مشيرا إلى أن حالات التعذيب تلك كانت تعتبر عادية بحكم أن المغرب كان يعرف عدم الاستقرار السياسي بسبب انتفاضات القبائل.
أما التعذيب في حقبة سنوات الرصاص، يوضح رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان فقد صار ممنهجا، في مراكز الشرطة والقياد، إلا أنه منذ 20 سنة بدأت الأمور تتحسن، سيما علاقة السلطة بالمواطنين، إلى أن أصبح التعذيب في الوقت الحالي ممنوعا ومجرما حسب نص الدستور الجديد.
ورغم أن التعذيب في الحقبة الحالية لم يعد سياسة ممنهجة، إلا أن ذلك لا يعني، حسب قول النشناش، نفي وجود حالات تعذيب بالمغرب، وإن اعتبرها حالات فردية، إذ شدد على أن كل المنظمات الحقوقية لديها حالات لمواطنين تعرضوا للتعذيب في مراكز الاعتقال وأيضا بالسجون المغربية، مشيرا إلى أن لدى منظمته ثلاثة ملفات حول هذا الموضوع، في حين تؤكد منظمات أخرى أن لديها عشر حالات، مبرزا أنه يكفي وجود حالة واحدة للحديث عن وجود التعذيب بالمغرب.

Conseil national des droits de l'Homme

وللتأكيد أن هناك فعلا تعذيبا بالمغرب، استشهد النشناش، بزيارة المبعوث الأممي الخاص لمناهضة التعذيب إلى المغرب، وتصريحه الذي أكد فيه وجود حالات للتعذيب في هذا الوطن، والأمر نفسه بالنسبة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي اعترف في تقرير له وجود التعذيب.

ونبه النشناش إلى أن المغرب رغم أنه صادق على اتفاقية مناهضة التعذيب الدولية وصادق أيضا على بروتوكول الملحق لإنشاء آلية مستقلة للوقاية من التعذيب، إلا أنه لحدود الساعة لم يقع تكوين هذه الآلية لتكون لها صلاحية زيارة مراكز الاعتقال والسجون بدون إذن مسبق لتفادي حدوث التعذيب في هذه المؤسسات.

ورغم هذه النظرة لواقع التعذيب بالمغرب، إلا أن النشناش، أكد أن المغرب قطع خطوات كبرى في مجال حقوق الإنسان بتوقيعه على اتفاقيات في هذا الشأن، خاصة تلك التي تنص على ضرورة حماية كرامة المواطنين وتحريم التعذيب.

وأوضح النشناش أن أهم إشكال يعانيه المغرب هو محاسبة المتورطين في التعذيب وعدم السماح لهم بالإفلات من العقاب، لأن العديد منهم لم يتابعوا إلى الآن، بل الأكثر من ذلك أن قضاة ساهموا في إفلاتهم من العقاب، خصوصا عندما يكشف لهم الضحايا خلال المحاكمات أنهم تعرضوا للتعذيب بشكل ملموس، ومع ذلك يرفض القاضي إجراء الخبرة الطبية لتأكيد ذلك، مبرزا أن هذه المسألة تكشف أن الدولة لم تتوجه بجدية ومصداقية لإيقاف المتورطين.

مصطفى لطفي